***المقياس : قانون الاستثمار السنة الأولى ماستر : إدارة الميزانية السنة الجمعية : 2019/2020***

**المطلب الأول : الاستثمار و الاستثمار الأجنبي :**

**الفرع الأول : ماهية الاستثمار**

**1.تعريف الاستثمار :**

بصفة عامة يمكن تعريف الاستثمار أنه: [[1]](#footnote-1) "التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال" و من الناحية الاقتصادية ، فإن الاستثمار ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المجمعة إلى الاستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسد حاجة اقتصادية و في نفس الوقت ينتظر أن تنتج عائدا و طيقا للمعنى التقليدي، ينظر إلى هذه الاستخدامات نظرة ضيقة،إذ يعتقد أن تختصر عنده الاستخدامات على السلع الرأسمالية، و في السلع التي تستعمل في إنتاج سلعة أخرى ،أما لو نظرنا إلى هذه المسألة نظرة أوسع فإننا نجد أن ما تنفقه الحكومة من أموال لغرض تقديم الخدمات الاجتماعية يعتبر استثمار من وجهة النظرة العامة كما لو استخدمت تلك الأموال بواسطة المؤسسات التجارية المختلفة لغرض تمويل نشاطها و زيادة أصولها الثابتة و المتداولة .

2**. السياسات الاستثمارية**

هناك عدة مبادئ تحكم السياسات الاستثمارية , فإن المناقشة تتصف بأنها عامة إلى حد كبير أما عن التطبيقات المحددة لهذه المبادئ العامة يمكن حصرها فيما يلي :[[2]](#footnote-2)

* وضع ميزانية تقديرية للأموال التي تخصص للأغراض الاستثمارية ؛
* تحديد الأهداف الإستثمارية حسب أهميتها و أولوياتها , مع معرفة الإعتبارات الإستثمارية التي ينبغي أخذها في الحسبان إذا أريد تحقيق هذه الأهداف؛
* تحليل الاخطار التي ينطوي عليها إستخدام الانواع المختلفة من الإستثمارات؛
* توزيع الاموال المتوفرة بين الوسائل او الأصول الإستثمارية بطريقة تسهل الوصول الى الأهداف الموضوعة مع تجنب الاخطار أو تخفيضها لأدنى حد ممكن؛
* اختيار الصناعة المعينة و اختيار الشركة المعينة , مع توقيت التحركات؛
* الإستمرار في الادارة و الإشراف و التقييم , مع تعديل البرنامج على ضوء الظروف المتغيرة وأحوال السوق .

**3. تصنيفات الاستثمار**

هناك عدة تصنيفات للاستثمار ، حسب معاييرمختلفة ، فمن التصنيف على أساس الغرض، و يتضمن نوعين من الاستثمار و هما( الاستثمار الإحلالي و الاستثمـار الصافي)، فالاستثمـار الإحلالي هو عبارة عن رأس المـال الجديد الذي أنتج خصيصا لكي يحل محل رأس المال الذي استهلك في عملية الإنتاج, و الثاني يطلق عليه الاستثمـار الصافي و هو رأس المال الجديد الذي أنتج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية عما كانت عليه[[3]](#footnote-3).

## أما عن استثمارات التطوير و الترشيد فالهدف منه هو تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة في المؤسسة بتكييف و تطوير الجهاز الإنتاجي و تحديثه للتقليل من العمالة الإضافية و يترجم عادة عن طريق إحلال الآلة مكان العامل.

## أما عن الاستثمارات الاستراتيجية، فهي تهدف إلى المحافظة على بقاء و استمرار المشروع، و من أجل حماية المؤسسة من المنافسة ، و تأخر الموردين يصعب تقييم هذا النوع من الاستثمارات خاصة بالنسبة للأبحاث المعمولة من أجل التطوير و التجديد و تعتبر استثمارات استراتيجية لأن المؤسسة تريد أن تكون متماشية مع متطلبات العصر المتغيرة باستمرار.

وهناك من الاستثمارات التي تفرضها الدول و التي تماشيا أساسا مع القوانين العامة، فالمؤسسة عليها أن تقوم بنفقات فيما يخص : أغراض اجتماعية غير مرتبطة مباشرة بنشاط المؤسسة كالمطاعم أو فيما يخص النظافة، الأمن، محاربة التلوث، و نلاحظ أن هذه النفقات هامة و إجبارية و لا يمكن أن تنتظر منها مردودا.

أما بخصوص تصنيف الاستثمارات حسب التدفق النقدي، فنجد **: [[4]](#footnote-4)**

* استثمار الأراضي : المجوهرات و المعادن الثمينة ؛
* الاستثمار في الأوراق المالية ؛
* الاستثمار في المصانع و التجهيزات الكبرى ؛
* الاستثمار في مختلف أنواع الأجهزة و المعدات ؛
* الاستثمار ذات العائد النقدي المعدوم .

تعد الجهة التي تقوم بالاستثمار لها جانب كبير من الأهمية في تحديد نوع الاستثمار، فنجد مثلا :[[5]](#footnote-5)

* الاستثمار الفردي : و يتمثل هذا النوع من الاستثمار في ما يوجهه الفرد من مدخراته أو مدخرات غيره إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد من أجل تحسين مستوى معيشته (شراء مسكن، أسهم تدر ربحا سنويا…إلخ). و هو استثمار محفز يقوم به الأفراد متوقعين من خلاله أرباح كبيرة و هذه التوقعات للفوائد هي الدافع أو الحافز للاستثمار و لولاها لما أقبل الأفراد على هذا.
* استثمار المؤسسات : يتمثل استثمار المؤسسات في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم بتكوينه و تمويله أما عن طريق الإحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحققة أو من القروض التي تحصل عليها، و هنا يجب التحدث عن الأسباب التي تدفع المؤسسة للإستثمار حيث أنها أما تكون بحاجة إلى تكوين مخزون من رأس المال لإنتاج سلع جديدة, أو من أجل تجديد وسائل الإنتاج المهتلكةمن أجل رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الأرباح بالإضافة إلى إمكانية تحسين نوعية السلع تلبية لرغبة المستهلكين من أجل الحصول و الدخول إلى سوق المنافسة.
* الإستثمار الحكومي: يتمثل في رأس المال الحقيقي الذي تقوم الحكومة بتكوينه و تمويله إما عن طريق فائض الإيرادات الناتج من الأنفاق العادي أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات و الهيآت الأجنبية.
* الإستثمار الوطني: يسمى إستثمار وطنيا تلك المدخرات التي يتم توجيهها لتكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة, و يتضمن الإستثمار الوطني الكلي مشتريات المؤسسات من العدد و الآلات والمباني الجديدة, الإنفاق على البيوت و المساكن الجديدة من قبل الأفراد و المؤسسات والتغيرات في قيم الموجودات لدى المؤسسات.
* **الاسـتثمار المحلـي** هـو الاسـتثمار الـوطني الـذي تكـون فیـه جنسـیة المسـتثمر وطنیـة أو المحلیـة سـواء كـانوا الأفـراد أو مؤسسـات، ولهـذا الاسـتثمار المحلـي أولویـة علـى الاسـتثمارات الأجنبیـة فـي كثیر من الدول والمجتمعات.
* **خصائص الاستثمار المحلي**: : 1 تتمثل خصائص الاستثمار المحلي في النقاط التالیة :
* یتعلـق الاسـتثمار بتوجیـه الأصـول الرأسـمالیة بمختلـف أشـكالها المادیـة والمالیـة، البشـریة والمعلوماتیـة واعتمـادا علـى ذلـك فـإن الاسـتثمار یوجـه لتحقیـق عوائـد متباینـة ویتوقـف نـوع هـذه العوائـد علـى الهـدف الرئیسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثیرات الاستثماریة في الاقتصاد والمجتمع
* وجود قیم حالیة تم التضحیة بها.
* وجــود فتــرة زمنیــة للاســتثمار تقــع مــا بــین لحظــة البــدء بالتضــحیة إلــى حــین الحصــول علــى العوائــد المستقبلیة
* ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل.
* **الإستثمار الدولي**: هو إستخدام المدخرات الوطنية من أجل تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة: أي هو إستخدام يجري في الخارج لموارد مالية تملكها الدولة ويمكن أن يأخذ هذا الإستثمار عدة أشكال أهمها:
* **الإستثمار الأجنبي المباشر**؛ : الاستثمار الأجنبي المباشر هو " الأموال الأجنبیـة (حكومـات، أو أفـراد، أو شـركات) التـي تنساب إلى داخل الدولة المضیفة بقصد إقامة مشاریع تملكها الجهة الأجنبیة و تأخذ عوائدها بعد دفع نسبة . 1 من هذه العوائد، و ضمن شروط یتفق علیها مع الدولة المضیفة"
* إستثمار بدون مقابل تقوم به دولة غنية لمساعدة الدول النامية؛
* إستثمار الأوراق المالية عن طريق البرصة العالمية.

إن عملية الإستثمار تكون دوما حسب إستراتيجية محددة من طرف المسؤولين بالإضافة إلى التزامات مالية هامة, و تبعا لإستراتيجية معينة فإن هناك أنواع عديدة من الاستثمار تقوم به المؤسسة، و هي **:[[6]](#footnote-6)**

* إستثمارات وفق إستراتيجية التنمية: تهدف عموما هذه الاستثمارات إلى الزيادة في حصيلة المبيعات و تعتمد عادة هذه العملية على الاستثمارات التوسعية و استثمارات التطوير و الترشيد.
* استثمارات وفق إستراتيجية العقلنة : وهذه الإستثمارات عادة ما تكون ذات طبيعة حمائية تهدف إلى تقليص التكاليف والنفقات الإنتاجية و هي دائما ما تعتمد على إستثمارات التطوير مثل جعل الدورة الإنتاجية آلية (تبديل العامل بالآلة) لربح مصاريف العمال و تطوير دورة الإنتاج.
* إستثمارات وفق إستراتيجية التبديل: هذا النوع من الاستثمارات قليل يؤدي عادة إلى التخلي عن مشروع من أجل تحديد والتقليص من حجم الخسائر فيه ويكون بالمقابل بعث نشاط جديد عن طريق إستثمارات جديدة متجددة ومطورة.

*و بعد تعرضنا لعدة مفاهيم حول التصنيفات المتفق عليها من طرف العديد من الاقتصاديين ، حول الاستثمار بشكل عام ، فموضوع دراستنا يتمركز على الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك سوف نتعرض له بأكثر تفصيل*

1. .89 د.جميل أحمد توفيق ، الاستثمار و تحليل الأوراق المالية ، دار المعارف ، مصر ، ص : [↑](#footnote-ref-1)
2. نفس المرجع ، ص:104 . [↑](#footnote-ref-2)
3. إسماعيل محمد هاشم, عبد الرحمان يسري أحمد, أسس علم الاقتصاد, دار النهضة العربية للطباعة و النشر, بيروت, لبنان, 1976, ص ص: 208 - 209. [↑](#footnote-ref-3)
4. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، دار الجامعة، 1990 ، ص ص: 334 - 335. [↑](#footnote-ref-4)
5. نفس المرجع ، ص:336 [↑](#footnote-ref-5)
6. نفس المرجع أعلاه ، ص: 337. [↑](#footnote-ref-6)